

هل يبقى قانون المساواة حيس أدراج البرلمان التونسي؟

الإسلاميون متهمون بعرقلة مشروع المساواة بين الجنسين وتهديد منظومة الحريات



بعد مرور ثلاث سنوات على إصداره بغية تعزيز منظومة الحريات والمساواة بين الجنسين، تنهم منظومة حقوقية ونسوية في تونس الإسلاميين بعرقلة مشروع قانون الحريات الفردية والمساواة وذلك بالتزامن مع إحياء العيد الوطني للمرأة الذي مثل فرصة قبل سنوات لبيعته خلاله الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي لجنة لإعداد المشروع.

صغير الحديري
صحافي تونسي

تونس - تحيي تونس الخميس العيد الوطني للمرأة، وهي المناسبة التي انتهزها قبل سنوات الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي لبعث لجنة الحقوق الفردية والمساواة في محاولة منه لتعزيز منظومة الحريات وتكريس مساواة تامة بين الجنسين وهو ما يراعي مبادئ الجمهورية التونسية.

غير أن تشدد الإسلاميين ومحافظة المجتمع وفقا لمراقبين عرقلا هذه العملية حيث لا يزال يقبع مشروع قانون عدته هذه اللجنة في رفوف البرلمان التونسي، ما يثير شكوكا حول جدية الطبقة السياسية في فتح هذا الملف دون توجس من ردة فعل "المتشددين" وفتح نقاش عميق مع التونسيين بشأنه.

وتعلق العديد من الأوساط وخاصة المنظمات الحقوقية منها والنسوية، الأمل على هذه المناسبة لكي يعجل البرلمان التونسي بفتح ملف الحقوق والحريات، خاصة مع تكرار "الانتهاكات" بحق الأقليات سواء الجنسية على غرار المثليين أو غيرها.

تشبث بمدينة الدولة التونسية

والحريات في تونس في مواجهة قوى الردة والذب إلى الوراء.. هناك محاولات للسلط على حرية الإعلام من خلال الاستيلاء على الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري في إشارة إلى تشريع قدمه ائتلاف الكرامة الإسلامي ودعمته حركة النهضة وحزب قلب تونس. كما تطرح حرية المثليين جنسيا في تونس جدلا لامتناهيا حيث لا تزال تدور محادثات لهؤلاء وسط دعوات إلى إلغاء كل العقوبات الصادرة ضدهم.

وتقول يسرى فراوس في هذا السياق "مازلنا نكافح من أجل إلغاء الفحص الشرجي وفتيش أجساد الناس لأن ذلك يتناقض مع حريتهم وحقوقهم".



بشرى بلحاج حميدة
مشروع المساواة
والحريات لم يفشل لأن
البرلمان لم يطرده بعد

وتقول يسرى فراوس "تضيف وتؤكد يسرى فراوس أن هناك استهدافا ممنهجيا لمنظومة الحريات في تونس بسبب تخلف التشريعات التونسية من جهة واستمرار استهداف الأقليات والمختلفين من جهة أخرى وسط عجز الطبقة السياسية عن وضع حد لذلك.

وتقول فراوس "هناك نوع من الردة على مستوى الحقوق والحريات، مازلنا نتابع عمليات استهداف ممنهجة حتى لكاسب الثورة نفسها خاصة من قبل القوى المحافظة (النهضة وائتلاف الكرامة).. رأينا مؤخرا ما حصل مع الدونية أمانة الشريفي بسبب مجرد تدوينه وطريقة محاكمتها".

وتضيف فراوس أنها (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) ستواصل الدفاع عن منظومة الحقوق والحريات قائلة "سنستمر في الدفاع عن الحريات والمساواة في الميراث، وحتى المشروع الذي يركن في أدراج المجلس النيابي سيأتي يوم ويكون محل نقاش داخل البرلمان وسيمر".

وتتشد على أنه "رأينا نقاشا عميقا خلال طرح مشروع قانون الحريات الفردية والمساواة بشأن حقوق النساء والحريات الفردية.. هناك تقبل تدريجي ومرحلي لمساعي دعم المساواة والحريات الفردية".

وتضيف "تواصل النقاش مع المجتمع لإنتاج حجج دامغة وبراهين وأفكار من أجل طرح هذا المشروع من جديد للنقاش.. ما زالت التاريخ تقتضي ذلك، تقتضي أن نتقدم".

وبموازاة ذلك، ورغم تهاؤل داعميه، يبقى الغموض يكتنف مصير مشروع قانون الحريات الفردية والمساواة التامة بين الجنسين على الأقل في الظرف الراهن في ظل تجاذبات سياسية حادة وتشتت الطيف التقدمي الإسلامي، (قلب تونس)، وهو ما يصعب من عملية تمرير هذا المقترح.

وبالرغم من أن تونس تعتبر رائدة في مجال الحريات والحقوق حيث تعد من أولى الدول العربية التي ألغت الرق وغيره، إلا أن هذه المنظومة تتآكل في ظل ما يعتبره البعض انتهاكات بحق الأقليات على غرار المثليين جنسيا وغيرهم الذين راحوا ضحية محافظة المجتمع وتشدد الإسلاميين على حد السواء وفقا لهؤلاء.

الخطر يحرق بالحريات

منذ طرح مشروع القانون سادت أجواء من التفاؤل لدى المنظمات الحقوقية بأن واقع الأقليات (الجنسية والدينية) سيتغير إلى الأفضل، لكن الانتهاكات مستمرة بحق هؤلاء وفقا لمراقبين وهو ما يفرض من حين إلى آخر مطالبات بفتح ملف الأقليات والحريات الفردية عموما.

في هذا الصدد، تؤكد يسرى فراوس أن هناك استهدافا ممنهجيا لمنظومة الحريات في تونس بسبب تخلف التشريعات التونسية من جهة واستمرار استهداف الأقليات والمختلفين من جهة أخرى وسط عجز الطبقة السياسية عن وضع حد لذلك.

وتقول فراوس "هناك نوع من الردة على مستوى الحقوق والحريات، مازلنا نتابع عمليات استهداف ممنهجة حتى لكاسب الثورة نفسها خاصة من قبل القوى المحافظة (النهضة وائتلاف الكرامة).. رأينا مؤخرا ما حصل مع الدونية أمانة الشريفي بسبب مجرد تدوينه وطريقة محاكمتها".

وتضيف فراوس أنها (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) ستواصل الدفاع عن منظومة الحقوق والحريات قائلة "سنستمر في الدفاع عن الحريات والمساواة في الميراث، وحتى المشروع الذي يركن في أدراج المجلس النيابي سيأتي يوم ويكون محل نقاش داخل البرلمان وسيمر".

وتتشدد الحقوقية التونسية على أن التشريعات في تونس لا تزال متخلفة حيث "ما زالت المحاكم تعتمد على المجلة الجزائية التي وضعها المستعمر الفرنسي في العام 1903 في قراراته وهي مجلة متخلفة ولا تستجيب لتطور منظومة الحقوق والحريات الكونية".

وتشير إلى أن "اليوم تسميت جمعية النساء الديمقراطيات وغيرها في الدفاع عن مكاسب الحقوق

في تونس لن نقبل مواصلة المحاطلة في هذه القضية.. لا يوجد أي مبرر في أن يتواصل التمييز ضد النساء.. هناك العديد من المؤشرات حول التمييز ضد النساء".

وبالنسبة لبشرى بلحاج حميدة فإن أهمية تمرير المشروع تكمن في تحديد ضوابط الحريات وإرساء المساواة التامة بين الجنسين.



في 13 أغسطس 2017
انتفض الشارع التونسي بين مؤيد ورافض لفكرة المساواة والحريات الفردية، وبلغت حدة النقاش تكفير اللجنة ورئيستها بشرى بلحاج حميدة وكذلك الرئيس قائد السبسي، إلى جانب كل من ساندتهما

وقد أصدرت لجنة الحريات الفردية والمساواة تقريرها النهائي والذي تحول إلى مشروع قانون طرح موقف حركة النهضة العديد من نقاط الاستفهام حيث اعتمدت الحركة على ازدواجية الخطاب دون أن تصدر موقفا رسميا لكنها كانت تعارض المساواة في الإرث.

وفي تصريح لـ"العرب" اتهمت يسرى فراوس، رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي تعد أعرق الجمعيات النسوية في البلاد، حركة النهضة الإسلامية بتجيش الشارع ضد مشروع القانون.

وتقول فراوس "لقد عززت حركة النهضة مكانتها في البرلمان بعد قيادتها حملات تجيش ضدها وضد مشروع القانون، لقد نجحت في ضمان قوة في البرلمان مستفيدة من تيارات شعبية ومتطرفة على غرار ائتلاف الكرامة الذي نعتبره من العوارض والذي لا مستقبل سياسي له باعتبار خطابه المتشنج والمتطرف".

وتضيف "نحن أعرق منظمة دافعت عن مشروع المساواة في الإرث منذ العام

داخل البرلمان أن يزيد من الخلافات، وهو ما يعيق الأزمنة بين الإسلاميين الذين تقدمهم حركة النهضة وخصوصها الذين يحملون لواء الدفاع عن مدينة الدولة.

وتجحت حركة النهضة الإسلامية التي سأورت إزاء هذا المشروع، في استقطاب أحزاب تعرف بمقدمتها على غرار حزب قلب تونس (27 نائبا) وهو ما جعل القوى المحافظة الممثلة في النهضة (54 نائبا) وائتلاف الكرامة (19 نائبا) تمثل غالبية برلمانية يصعب تخطينها من أجل تمرير مثل هذه القوانين.

وفي تصريح لـ"العرب" تقول بشرى بلحاج حميدة والتي سبق لها وأن المحت إلى تعطيل النهضة للمشروع إن "ما نجحت فيه القوى المحافظة (النهضة وحلفائها) داخل البرلمان يتمثل في استقطاب الأحزاب التقدمية وهو ما جعلها تقف حاجزا أمام مرور مشروع القانون للجلسة العامة".

وتضيف بلحاج حميدة "شخصيا لا اعتبر أن المشروع قد فشل لأنه لم يمر حتى الآن على الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب".

ونجحت شخصيات معروفة بتشدها الإسلامي، على غرار أئمة معزولين مثل رضا الجواودي (المقرب من حركة النهضة الإسلامية)، في ضمان مقاعد في المجلس النيابي التونسي وهي التي قادت حملة تجيش كبيرة ضد القانون الذي اعتبروه يمس من النص القرآني.

ومن خلال استغلالها للمشروع وقيادة مسيرات احتجاجية، كُفر فيها قائد السبسي واللجنة التي بعثها، نجحت الأحزاب الإسلامية على غرار ائتلاف الكرامة والنهضة في توسيع

داخل البرلمان أن يزيد من الخلافات، وهو ما يعيق الأزمنة بين الإسلاميين الذين تقدمهم حركة النهضة وخصوصها الذين يحملون لواء الدفاع عن مدينة الدولة.

وتجحت حركة النهضة الإسلامية التي سأورت إزاء هذا المشروع، في استقطاب أحزاب تعرف بمقدمتها على غرار حزب قلب تونس (27 نائبا) وهو ما جعل القوى المحافظة الممثلة في النهضة (54 نائبا) وائتلاف الكرامة (19 نائبا) تمثل غالبية برلمانية يصعب تخطينها من أجل تمرير مثل هذه القوانين.

وفي تصريح لـ"العرب" تقول بشرى بلحاج حميدة والتي سبق لها وأن المحت إلى تعطيل النهضة للمشروع إن "ما نجحت فيه القوى المحافظة (النهضة وحلفائها) داخل البرلمان يتمثل في استقطاب الأحزاب التقدمية وهو ما جعلها تقف حاجزا أمام مرور مشروع القانون للجلسة العامة".

وتضيف بلحاج حميدة "شخصيا لا اعتبر أن المشروع قد فشل لأنه لم يمر حتى الآن على الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب".

ونجحت شخصيات معروفة بتشدها الإسلامي، على غرار أئمة معزولين مثل رضا الجواودي (المقرب من حركة النهضة الإسلامية)، في ضمان مقاعد في المجلس النيابي التونسي وهي التي قادت حملة تجيش كبيرة ضد القانون الذي اعتبروه يمس من النص القرآني.

ومن خلال استغلالها للمشروع وقيادة مسيرات احتجاجية، كُفر فيها قائد السبسي واللجنة التي بعثها، نجحت الأحزاب الإسلامية على غرار ائتلاف الكرامة والنهضة في توسيع



الحقوق لا تتجزأ